



كلمة السيد محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال
بمناسبة تقديم المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي لقطاع الثقافة والاتصال 2017-2021
أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب
الخميس 3 غشت 2017

السيد الرئيس المحترم
السيدات النائبات المحترمات
السادة النواب المحترمون
حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن ألتقي بكم مجددا في موعد آخر من تواصلكم المستمر مع الحكومة وذلك لمناقشة المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي لوزارة الثقافة والاتصال برسم فترة 2017-2021. وإذ أنوه بهذه الدعوة التي تأتي في إطار تطبيق مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب بمناسبة للاستشارة بأرائكم واقتراحاتكم القيمة، فإني أعتبرها أيضا تجسيدا للالتقائية مع المرتكزات الأساسية للتعاقد المؤطر للبرنامج الحكومي، والمتمثلة في الشراكة والتشاور المستمر عمادا الديمقراطية التشاركية. إننا مدعوون اليوم إلى مضاعفة الجهود لرفع تحديات التنمية تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في تقوية العمل المشترك وإرساء التناسق والالتقائية، لاسيما أننا اليوم إزاء برنامج حكومي يمتد إلى سنة 2021. وإذا سمحتم سأعرض عليكم المخطط التنفيذي لقطاع الثقافة قبل المرور إلى قطاع الاتصال.

إن المخطط التنفيذي لقطاع الثقافة الذي سيشكل خط اشتغالنا جميعا في السنوات المقبلة يروم تامين المكتسبات التي تحققت وتجاوز الإكراهات والصعوبات، وفي نفس الوقت بت نفس جديد في المشهد الثقافي الوطني وتوفير شروط تعزيز دور الثقافة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة. لذلك يركز على محاور رئيسية وإجراءات مصاحبة.

يكمن **المحور الأول** في إرساء استراتيجية ثقافية وطنية تستند على الدستور الذي شكل منعطف تاريخيا في التعاطي مع الثقافة، عبر التنصيب على هذا الحق في فصوله 5 و25 و26، وعلى العناية الخاصة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بقطاع الثقافة، من خلال توجيهاته السامية في مناسبات عدة، فضلا عن البرنامج الحكومي الذي خصص حيزا هاما لتحسين الولوج إلى الثقافة وتعزيز الإشعاع الثقافي. إن هذه المكانة تعكس الطابع العرضاني والمسؤولية الجماعية للثقافة، وهو ما يقتضي إرساء استراتيجية وطنية للتنمية الثقافية، نشغل الآن على إعدادها بمشاركة مع القطاعات المعنية واستنادا على استشارة وطنية مرتقبة.

وفي انتظار إعداد هذه الاستراتيجية، فإن العمليات الأساسية للقطاع الثقافي ستظل ثابتة لارتباطها بالاختصاصات الموكولة إليه.

ويتمثل **المحور الثاني** للمخطط التنفيذي في حماية واثمين الموروث الثقافي الوطني، ذلك أن المغرب يمتلك تراثا غنيا ماديا وغير مادي، حظيت منه تسع مواقع للتراث المادي بتتويج دولي في لائحة التراث العالمي، وستة عناصر من التراث غير المادي صنفت تراثا عالميا لا ماديا للإنسانية. وضمن منظور بلادنا في مجال حماية التراث الوطني وتثمينه، أعدت وزارة الثقافة والاتصال وثيقة مرجعية تحمل عنوان "عناصر رؤية التراث 2020" تحدد مختلف جوانب جرد التراث الثقافي الوطني وتقيده وترتيبه وترميمه والمحافظة عليه والتعريف به وإبرازه وتثمينه وإدراجه في المنظور التنموي الشامل وتهدف على الخصوص إلى:

- جرد وتقييد وتثمين التراث الثقافي غير المادي؛
- تقييد وتسجيل، سنويا، 500 معلمة تاريخية وموقعا أثريا ومنظرا طبيعيا ومجموعة متحفية في عداد التراث الوطني؛
- العمل على تسجيل المدن العتيقة ومعمار الفترة الكولونيالية والمواسم وعناصر التراث المادي وغير المادي في لائحة التراث العالمي؛
- تعزيز البحث الأركيولوجي؛
- إحداث شرطة الآثار؛
- تنمية اقتصاديات التراث عبر مواصلة إحداث مراكز للتعريف بالتراث ومحافظات المواقع والمباني التاريخية، وتحديث آليات تدير المآثر التاريخية والمواقع الأثرية وإرساء مدارات سياحية تراثية؛
- إرساء اللجن الجهوية والوطنية للتراث.

في المحور الثالث، عمل المخطط على مواصلة سياسة القرب الثقافي، انطلاقا من تشخيص خلص إلى كون بلادنا تعاني من ضعف واضح في التجهيزات الثقافية الأساسية ومن محدودية مجال القراءة، مما يقتضي اعتماد تدخلات قوية تستهدف جعل الشأن الثقافي شأنا متداولاً وممارسا من لدن أوسع فئة من المواطنين والمواطنات، ومستثمرا لقيم ثقافتنا الوطنية الغنية بروافدها ومكوناتها الداعمة لبناء الشخصية المغربية. في هذا الاتجاه، تم تسطير برنامج لتوفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي، بشراكة مع الجماعات الترابية والقطاعات الحكومية والقطاع الخاص، يتم فصل على الشكل التالي:

- ✓ مواصلة الإحداث التدريجي للبنيات الثقافية الأساسية بعواصم العمالات والأقاليم وبالجماعات الحضرية طبقا لمضامين الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن؛
- ✓ الانخراط في "سياسة المدينة" التي تيلورها وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، على اعتبار أنها آلية لتوفير التجهيزات الأساسية في المدن، ومن بينها التجهيزات الثقافية؛
- ✓ تفعيل البرنامج الوطني المشترك للتجهيز الثقافي لسد الخصاص في البنيات الثقافية للجماعات الحضرية والاستجابة للحاجيات الثقافية للمواطنين، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي تحث على "توفير التجهيزات الثقافية الملائمة في كل المناطق التي تعرف خصا في هذا المجال". وينبني هذا البرنامج على شراكة تعاقدية بين وزارة الثقافة والاتصال (قطاع الثقافة) ووزارة الداخلية ووزارة السكنى وسياسة المدينة، وسيسمح إنجازها بتمكين كل الجماعات الترابية من مؤسسات ثقافية (وهو برنامج جاهز)؛

✓ وضع برنامج وطني لتجهيز العالم القروي بالبنى التحتية الثقافية الأساسية، من ضمنها على الخصوص المراكز الثقافية للقرب. وقد جاء هذا البرنامج الوطني استجابة لنظرة وطنية مندمجة لا تفرق بين العالمين الحضري والقروي، بل ترسم تدخلا موازيا واستدراكيا ينطلق من تساوي المواطنين في الكرامة وفي مشاريع التنمية.

وبموازاة مع ذلك، ستسهر الوزارة على وضع برنامج للعرض الثقافي بالعالم القروي بشراكة مع الجماعات الترابية ويتسيق مع وزارة التربية الوطنية لاستغلال الفضاءات المدرسية.

المحور الرابع يسعى إلى إرساء أسس الصناعة الثقافية الوطنية من خلال التدخل في جميع حلقات سلسلة القيمة من إبداع وإنتاج وترويج وتوزيع. وقد أخذ هذا التدخل بعين الاعتبار مستوى تطور الصناعة فيما إذا كانت صناعة ناشئة أو صناعة في وضعية صعبة أو صناعة تحتاج إلى تدعيم إلى غير ذلك. ويركز هذا النظام، الذي يحتاج إلى تكامل وتعاون بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على 4 جوانب رئيسية هي:

- الجانب القانوني: ويتضمن مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقانون الفنان وإضفاء الطابع الهيكلي على ما يناهز 100 نشاط ثقافي وفني؛
 - الجانب التمويلي: ويتضمن ثلاث إجراءات يكمن الأول في برنامج لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية في المجالات الثقافية والفنية (35 مجال)، بناء على طلبات عروض مشاريع ودفاتر تحملات. ويكمن الثاني في آلية تمويل إضافية من خلال إبرام اتفاقية مع مؤسسة بنكية مغربية، تسمح بتسهيل الحصول على تسبيقات مالية أو قروض بنكية بأسعار تفضيلية في إطار المساطر المعمول بها لدعم المشاريع. ويتمثل الثالث في تقوية صندوق ضمان الصناعات الثقافية، والتي يبقى دورها أساسيا في تعزيز تنمية الإنتاج غير المادي.
 - الهياكل المصاحبة المتمثلة في إحداث مكتب تصدير الموسيقى بشراكة مع مؤسسات عمومية وخاصة، باعتبارها هيئة تعنى بترويج الإبداع الموسيقي الوطني في الأسواق الدولية وكوساطة بين الفنانين المغاربة والمنتجين والمنصات الدولية للتسويق العالمي، وإحداث منصة للحقوق « Hub des Droits » ابتداء من سنة 2016، بمناسبة تنظيم المعرض الدولي للنشر والكتاب، بشراكة مع مهني الكتاب، وذلك من أجل المساهمة في تبادل الحقوق وتشجيع النشر المشترك والترويج للكتاب المغربي وفتح أسواق جديدة أمامه، وتقعيد منصة احترافية للموسيقى بإفريقيا والشرق الأوسط "موسيقى بدون تأشيرة: Visa for Music"، في إطار تشاركي، والتي تمكن من تجميع حوالي 2.000 مشارك من مهني الموسيقى عبر العالم.
 - وضع نظام وطني للإحصائيات الثقافية، يمكن من تجميع المعطيات ووضع المؤشرات وتتبع السياسة العمومية في المجال الثقافي ومواكبة التطور الذي تشهده سوق الصناعات الثقافية والإبداعية. ويهدف هذا النظام أيضا إلى توفير معطيات دقيقة تساعد حاملي المشاريع والمستثمرين على القيام بتدخلاتهم انطلاقا من معطيات دقيقة.
- يتعلق **المحور الخامس** بتعزيز الإشعاع الثقافي المغربي بالخارج انطلاقا من محورية الدبلوماسية الثقافية في التعريف بالشخصية والحضارة المغربيتين وغنى المنتج الثقافي المغربي وتقوية العلاقات مع مغاربة العالم. وفي هذا المجال، تعتمد وزارة الثقافة والاتصال مقاربة إرادية على مستوى الدبلوماسية الثقافية، من أهم مكوناتها:

- إبراز صورة المغرب الثقافي وذلك من خلال تكثيف التعاون والتبادل مع الدول التي تربطها مع المغرب علاقات متينة، واستثمار إمكانيات ومبادرات مغاربة العالم، والمساهمة في تعبئة الإمكانيات والسبل لمشاركة الفرق الفنية الوطنية في المهرجانات والتظاهرات العربية والدولية، والمساهمة في تنشيط المراكز الثقافية المغربية بالخارج، وتنظيم أنشطة ثقافية مغربية بالخارج، وتعزيز الصلات مع الكتاب والفنانين المغاربة في الخارج، فضلا عن تمكين كتاب مغاربة من الإقامة الموسمية أو المشاركة في لقاءات أو محترفات دولية.

يتضمن هذا الجانب أيضا المشاركة في المعارض والمهرجانات الدولية وتعزيز وتوسيع إشعاع تنظيم الأيام الثقافية الأجنبية في المغرب بما في ذلك دعم علاقات التعاون مع المراكز الثقافية الأجنبية وتكثيف إقامة الأسابيع الثقافية المغربية بالخارج وترشيد تنظيمها وإعطاء الفرصة لأكثر عدد من المبدعين للمشاركة فيها والعمل على تسهيل عملية تداول المنتج الثقافي المغربي بالخارج.

- تعزيز علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات الاهتمام الثقافي كاليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وغيرها.

إن تفعيل هذه المحاور الرئيسية يحتاج إلى تدابير وإجراءات مصاحبة، وتعبئة إمكانيات بشرية وموارد مالية مهمة. وتتلخص هذه الإجراءات في أربعة محاور رئيسية:

1- الرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة كإجراء وارد ضمن عناصر البرنامج الحكومي، استجابة لمطلب ملح من مختلف الفاعلين ما فتئ يدعو إلى تجاوز النسب الضئيلة التي تخصص للثقافة من الميزانية العامة. لذلك، فإن الضرورة تستدعي رفع هذه الاعتمادات من 0,29 % من الميزانية العامة للدولة خارج الدين العمومي إلى نسبة 0,5 % في أفق 2021 حسب التسلسل الآتي: 0,35 % سنة 2018 و 0,40 % سنة 2019 و 0,45 % سنة 2020.

2- تعزيز الموارد البشرية

تفتقر جل المؤسسات الثقافية إلى الموارد البشرية الملائمة بفعل توسع التغطية الوطنية من هذه المؤسسات سنة بعد أخرى، حيث ازداد الخصائص الكمي والكيفي من هذه الموارد استفحالا. ورغم لجوء الوزارة إلى الشراكة مع الجماعات المحلية من خلال وضع هذه الأخيرة بعض موظفيها رهن إشارة المؤسسات المذكورة بعد تكوينهم من طرف الوزارة، فإن ذلك لا يغطي الحاجة إلى تأطير كاف لمختلف هياكل وبنيات القطاع ولا يمثل لحد الآن الحل الناجع ما لم يطور إلى عملية إلحاق عوض وضع رهن الإشارة.

3- تحديث وتحسين المنظومة التشريعية

لمواكبة المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017-2021، سيتم اعتماد مخطط تشريعي يرمي إلى توفير الضمانات اللازمة لتطوير الممارسة الثقافية وملاءمة النصوص القانونية مع التشريعات والمواثيق الدولية المعمول بها في هذا المجال عبر إعداد وتحديث وتحسين نصوص تشريعية وتنظيمية.

4- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للقطاع، لجعله يتماشى مع الوظائف الثقافية الجديدة في ارتباطها بتنزيل المقتضيات الدستورية ولاسيما المواد 5 و25 و26 وباستراتيجية التنمية الثقافية.

السيد الرئيس
السيدات النائبات المحترمات
السادة النواب المحترمون
حضرات السيدات والسادة

أنتقل الآن لتقديم مخطط قطاع الاتصال لفترة 2017-2021، التي نعتبرها أداة تديرية فعالة لأجراً وتنزيل رؤية القطاع الاستراتيجية. هذا العمل الذي يساهم في الجهود الجماعي المبدول والذي ينطلق من الرؤية المؤطرة التي تروم تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية، لضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة بغية مواكبة التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجية. كما يتماشى مع السياق العام المحدد والذي ينطلق من الأسس التالية:

- ✓ الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام بتاريخ 15 نونبر 2002 ؛
- ✓ تنزيل مبادئ دستور 2011 خاصة في الشق المتعلق بحرية الرأي والتعبير والحق في الولوج إلى المعلومة؛
- ✓ البرنامج الحكومي والوفاء بالتزاماته خصوصاً المتعلقة بالإعلام والاتصال؛
- ✓ تنزيل مقتضيات مدونة الصحافة والنش والتي ترمي إلى الارتقاء بالممارسة الصحفية بكل مكوناتها مع التركيز على الآليات الذاتية للتنظيم، والتأكيد على احترام أخلاقيات المهنة ودعم قدرات المجال.

إن هذا المخطط يتوخى النجاعة في تنفيذ استراتيجية قطاع الاتصال، بما يخدم تحقيق إعلام مستقل، حرومسؤول، يعكس التعددية السياسية والثقافية واللغوية، ويخدم الهوية الوطنية بروافدها المتعددة، وينخرط في التنمية المجتمعية ويواكب التطور الديمقراطي ويلتزم بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها دولياً. وهو تجسيد لرؤية واضحة تقوم على ست ركائز وهي:

1. ضمان الحرية والاستقلالية لوسائل الإعلام والاتصال؛
2. العمل على إشعاع صورة المغرب؛
3. الإشراك الفعلي لمختلف المتدخلين في القطاع؛
4. تعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في المجال؛
5. تثمين الموارد البشرية ودعم البنيات التحتية؛
6. تحقيق شروط الحكامة؛

أما من حيث المنهجية المعتمدة في مخطط العمل ، فإن المقاربة اقتضت الاشتغال على ثمان مجالات وهي كالتالي: الصحافة المكتوبة، صحافة الوكالة، السمي البصري، السينما، حقوق المؤلف والملكية الفكرية، التواصل المؤسساتي وحفظ الذاكرة الإعلامية، الإشهار، وأخيراً مجال الإدارة والحكامة. لتأتي بعد ذلك مرحلة تحديد برامج كل مجال على حدة وكذا المشاريع المتفرعة عنها والإجراءات الملموسة لترجمتها إلى أرض الواقع.

مجال الصحافة المكتوبة

يبقى مجال الصحافة المكتوبة على رأس أولويات قطاع الاتصال، ويزيد من هذه الأولوية الوعي بحجم التحديات التي تواجه هذا المجال والمرتبطة بالزحف التكنولوجي وسرعة انتشار الخبر الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وكذا ضعف نسب المقروئية وهشاشة النموذج الاقتصادي للمقاولة الصحفية، بالإضافة إلى دخول مدونة الصحافة والنشر الجديدة حيز التنفيذ مع ما يستلزم ذلك من مجهودات لمواكبة تنزيلها.

اعتباراً لذلك، تم تحديد الهدف الاستراتيجي للقطاع في: "مواكبة تطور قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية وصيانة استقلاليتها وتعدديته ودعم المقاولات الصحفية وتعزيز نموذجها الاقتصادي".

وسينصب العمل لتحقيق هذا الهدف على ثلاث برامج وهي كالآتي:

- تنزيل مقتضيات مدونة الصحافة و النشر؛
- تنمية قطاع الصحافة الورقية الوطنية والجهوية والإلكترونية وتتبع مؤشراته؛
- دعم المقاولات الصحفية وتأهيلها وتعزيز احترافيتها؛

تتفرع هذه البرنامج إلى ثلاثة عشر مشروعا تتنوع بين إعداد النصوص التنظيمية الواردة في مدونة الصحافة والنشر، وإخراج المجلس الوطني للصحافة إلى حيز الوجود باعتباره سلطة مرجعية مستقلة من أجل التنظيم الذاتي للمهنة، وتطوير العمل بفضاء المقابلة الصحفية. ولعل من أبرز المشاريع ذات القيمة النوعية، إحداث معهد للدراسات الاستراتيجية في مجال الإعلام و التواصل وإخراج صيغ جديدة لدور ويبوت الصحافة، تروم نقل التجربة من الجهات إلى الأقاليم والمدن، تعميما للفائدة وخلق مناخ ملائم لتطوير الصحافة الجهوية.

كما تم تخصيص عدة مشاريع للدعم العمومي الموجه للصحافة، بدءا بإصدار المرسوم المتعلق به والزيادة في قيمته ليتناسب مع الطلبات المتزايدة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن دعم الصحافة الذي يقدم عبر آلية عقد البرامج، التي تقوم على الحفاظ على الاستقلالية وتعتمد على معايير موضوعية تحفظ مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية المطلوبة، أصبح يعرف ضغطا كبيرا رغم الارتفاع المستمر في حجمه حيث ناهز 60 مليون درهم. ويعزى هذا الضغط، للحاجة المتزايدة للمقاولات الصحفية للدعم لمواجهة التحديات التي تعرقل مسارها و تكاد تؤثر على استمراريتها، وليس أقلها تراجع الموارد الإخبارية وتحكم الشركات العملاقة للأنترنيت في أسعار هذه السوق، هذا بغض النظر عن تراجع المقروئية الذي تفاقم بفعل انتشار الصحافة الإلكترونية.

مجال صحافة الوكالة

تعتبر وكالة المغرب العربي للأنباء مصدرا رئيسيا للإخبار وهي كذلك نافذة المغرب على الخارج، لذلك كانت ولا زالت تحظى بأهمية بالغة، ومن أجل الرقي بأدائها وتنويعه وتمكينها من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية تم تحديد كهدف استراتيجي: "تأهيل الإطار القانوني و المؤسسي المنظم لوكالة المغرب العربي للأنباء وتخويلها مهام وآليات عمل جديدة للرفع من تنافسيتها وتمكينها من التمويع على الصعيد الدولي خدمة لمصالح المغرب وإشعاعه". وسيتأتى ذلك من خلال تنفيذ البرنامجين المواليين:

- استكمال تحديث الإطار القانوني و المؤسسي للوكالة؛
- إرساء استراتيجية العمل 2017-2021.

وقد حدد لتنفيذ هذين البرنامجين إنجاز ثلاث مشاريع مهيكلت ستحظى بفضلهما الوكالة بإطار قانوني ومؤسسي عصريين وباستراتيجية متوسطة المدى.

مجال الاتصال السمي البصري

يعرف قطاع الاتصال السمي البصري دينامية كبيرة تتجلى في الاهتمام الذي حظيت به الترسنة القانونية فيما يخص القانون المؤطر للقطاع أو المتعلق بالهيئة العليا للاتصال السمي البصري، وحيث أن ذلك وحده غير كاف، فقد تم تحديد الهدف الاستراتيجي للمجال في: "تثمين استقلالية القطاع السمي البصري العمومي وتقوية البنيات التحتية وتنويع وتجويد العرض". وسيتم العمل لتحقيق هذه الغاية وفق ثلاث برامج في إطار المقاربة التشاركية، ويتعلق الأمر ب:

- الدراسات وتطوير الإطار القانوني ؛
- الرفع من حكمة تدبير شركتي القطب العمومي وتجويد الخدمات؛
- ضمان تمويل الإعلام العمومي.

ويقوم تنفيذ هذه البرامج على إنجاز خمس مشاريع تهم أساسا إنجاز الدراسات الخاصة بتطوير المجال وتطوير المنظومة القانونية والرفع من حكمة تدبير شركتي القطب العمومي وتطوير المضمون وتنوع مصادر تمويل الإعلام العمومي.

مجال السينما

يبقى ورش السينما من الأوراش ذات الأولوية بالنسبة لقطاع الاتصال، وستنصب كل الجهود على تبويته المكانة اللائقة به، بما يخدم تقدم الصناعة السينمائية وجودة الفيلم المغربي وتنافسيته، لذلك كان الهدف الاستراتيجي للمجال هو: "تنمية القطاع السينمائي ودعم إشعاعه الداخلي والخارجي عبر تجويد مضمونه ودعم ترويجه". وستتحقق هذه الطموحات من خلال الاشتغال على البرنامجين التاليين:

- تطوير الإطار القانوني وتعزيز حكمة القطاع؛
 - النهوض بجودة المضمون وتشجيع إشعاع السينما المغربية وجلب الاستثمارات؛
- وتتمحور المشاريع المترجمة لهذه البرامج حول مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع وتقييم الدعم الموجه للإنتاجات الوطنية والذي بلغ 60 مليون درهم، بالإضافة إلى الاستمرار في تشجيع جلب الإنتاجات الأجنبية، من خلال تعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير، و تعديل المرسوم المتعلق بدعم الإنتاج السينمائي بإضافة الإنتاج الأجنبي السينمائي والسعي البصري إلى لائحة الأعمال المدعمة. كما سيعمل قطاع الاتصال على تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة الخريجين والمهنيين علاوة على إحداث معهد خاص بمهن السينما بمدينة طنجة.

مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية

إن كل المجهودات المبذولة من أجل النهوض بقطاع الإعلام والاتصال، تبقى رهينة بمدى توفير بيئة سليمة لاحترام حقوق المؤلف والملكية الفكرية، لما في ذلك من ضمان للحقوق المادية والأدبية لكل أشكال الإبداع. وقد ازداد اليقين بهذه القناعة بفضل المواكبة اليومية لإفرازات هذا الوضع، وهو ما تم استحضاره أثناء وضع خطة العمل من خلال تحديد الهدف الاستراتيجي في: "تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والرفع من أداء المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة" والذي سيتحقق عبر إنجاز البرنامجين التاليين:

- إصلاح الإطار القانوني وإعادة هيكلة المكتب؛
 - تعزيز نجاعة الاستخلاص.
- ويحظى البرنامج بأهمية استثنائية حيث يعول على إنجازهما من خلال أربعة مشاريع تتعلق بتطوير المنظومة القانونية، وتعزيز نجاعة الاستخلاص، وتمكين المكتب من إطار مؤسسي و هيكلية جديدة، تتوخى ترسيخ مهنية أكبر لتطوير حماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة.

مجال التواصل المؤسسي وحفظ الذاكرة الإعلامية الوطنية

يعتبر التواصل المؤسسي وحفظ الذاكرة الإعلامية الوطنية من المجالات الحساسة بالنسبة لقطاع الاتصال، لأن الأمر يتعلق بصورة المغرب وإشعاعه على المستوى الدولي، في سياق يغلب عليه التضليل المغرض بشتى الآليات. ووعيا بهذه الأهمية كان الهدف الاستراتيجي للمجال هو: "تقوية إشعاع المغرب بالخارج وتعزيز آليات التواصل وحفظ الذاكرة الإعلامية الوطنية"، أما البرامج الثلاث التي سيتم الاشتغال عليها فتتعلق ب:

- تقوية آليات الرصد الإخباري والتفاعل مع الصحافة الأجنبية؛
- الإسهام في إشعاع صورة المغرب إعلاميا في الخارج؛
- تقوية الحضور الإلكتروني للقطاع والإسهام في الحفاظ على الذاكرة الإعلامية الوطنية.

وبغية إنجاح هذه البرامج سيتم الانكباب على تنفيذ سبع مشاريع تتعلق بتطوير آليات رصد صورة المغرب في وسائل الإعلام الأجنبية بشكل يتيح إمكانية التفاعل و الرد على بعض المغالطات التي تنشر عنه، وتقديم الصورة الصحيحة من خلال توفير وتقديم المعلومة الحقيقية والصادقة، عن طريق اقتناء وتثبيت نظام معلوماتي يتيح ذلك.

كما ستنصب مجموعة من المشاريع على تحسين صورة المغرب من خلال إعداد حملات تواصلية للتعريف بالأوراش والمشاريع الكبرى التي يدشنها المغرب، وتنظيم رحلات لمختلف مناطق المملكة للوقوف على هذه المشاريع وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار تطوير حفظ الذاكرة الإعلامية الوطنية، سيتم تخصيص بعض المشاريع للمحافظة على الرصيد الوثائقي الوطني من الضياع والتلف الذي يلحق الوثائق، وذلك بمعالجته آليا وإتاحته الكترونيا ووضع رهن إشارة عموم الباحثين والمهنيين. كما سيتم من جهة أخرى تعزيز التواجد الرقمي لقطاع الاتصال على شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث عبر تنظيم عملية التسويق الإعلامي وتطوير الصيغ المتنقلة التي يتم تصفحها عبر الأجهزة الذكية المحمولة. هذا مع إطلاق عملية التحيين المستمرة للمواقع وإحداث "صفحة المغرب" على موقع اللجنة العربية للإعلام الإلكتروني تنفيذًا لقرارات مجلس وزراء الإعلام العرب بجامعة الدول العربية .

مجال الإشهار

يعد مجال الإشهار ركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية، ولأداء دوره في التعريف بالسلع والخدمات عبر معالجة المعطيات وتقديمها للجمهور فذلك يقتضي أن يخضع لمجموعة من الضوابط الفنية والأخلاقية، لذلك سيتم العمل وفق المخطط على "مواكبة تنمية قطاع الإشهار والتشجيع على التنظيم الذاتي وتنظيم مجال الإعلانات" كهدف استراتيجي، يتم تنزيله عبر انجاز البرنامجين التاليين:

- الإطار القانوني؛
- دعم وتنمية قطاع الإشهار.

وقد سطر لإنجاح هذا البرنامج إنجاز خمسة مشاريع تتمحور حول إعداد قانون لتأطير الإشهار، واقتراح مرسوم محدد لأسعار الإعلانات الإدارية والقانونية وفتح الباب للصحافة الإلكترونية للاستفادة منها، وكذا تشجيع المهنيين على وضع آليات للتنظيم الذاتي وصياغة ميثاق أخلاقيات المهنة ومواكبة إعداد مشروع مكتب التحقق من الروجان والإشهار بمشاركة مع المهنيين وكذا إحداث جائزة الإبداع الإشهاري.

مجال الحكامة

إن كل تدبير يتوخى النجاعة يبقى رهينا بمدى استيفاء شروط وآليات الحكامة، وتكريسا للنهج المتبع في هذا الإطار، سيتم التركيز على تحقيق غايات الهدف الاستراتيجي لهذا المجال والمتمثل في "مضاعفة وتيرة عصرنة وتحديث التدبير الإداري و الزيادة في نجاعته وكذا تطوير دور المديرات الجهوية". وسيأتى ذلك من خلال البرنامجين التاليين:

- تثمين الموارد البشرية بالقطاع وتعميم التدبير الإلكتروني لعمل القطاع؛
- تجويد التدبير والتنظيم الإداريين للقطاع.

نظرا لأهمية هذا المجال سوف يتم إنجاز أربع مشاريع لبورته، تتعلق بتنزيل برامج تثمين الموارد البشرية بالوزارة واستكمال تأهيل المديرات الجهوية للقطاع و تنزيل الإجراءات الرامية إلى ملائمة الهيكلة الإدارية مع الحاجيات المستجدة وتطوير النظام المعلوماتي للقطاع.

السيد الرئيس المحترم
السيدات النائبات المحترمات
السادة النواب المحترمون
حضرات السيدات والسادة

تلکم كانت مضامين مشروع المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017-2021، الخاص بقطاعي الثقافة والاتصال. وهو مشروع واعد سيغير لا محالة وجه التعااطي مع الشأن الثقافي والإعلامي ببلادنا. لكن تنفيذه رهين، كما تبين تفاصيله، بانخراط كل القطاعات المعنية في أفقه، وبتوفير الموارد المالية والبشرية الضرورية لبلورة مختلف العمليات التي يتضمنها.

وبما أنه برنامج يغطي الخمس سنوات القادمة، فإن التشاور الواسع بشأنه سيمكن من تدقيق معطياته من جهة، ومن جعله برنامجا تضامنيا يضمن انخراطا ودعما واسعا من جهة ثانية. لذلك أنه بهذه الدعوة التي ستكون مناسبة للإنصات بإمعان إلى ملاحظاتكم واقتراحاتكم وآرائكم القيمة .

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.